مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

مجلة

مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة السادسة

العدد السادس عشر، رجب ١٤٣٩هـ

مارس/ إبريل (آذار/ نيسان) ٢٠١٨م

مجلة علميّة، محكَّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغةِ العربية، ونشرِ قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدرُ مرةً كلَّ أربعة أشهر)

الراعي الفخري
مشعل سرور الزايدي

محتويات العدد

- **فاتحة العدد.** ٧

القسم الأول: القرارات والتنبيهات

- **القرارُ الخامسَ عشرَ: استعمال لفظة «الشباب» جمعًا للذكور والإناث.** ١١
- **التنبيه الحادي والعشرون:** ثَمَرٌ فِجٌّ، لا فَجٌّ. ١٣

القسم الثاني: البحوث

- **الدلالة الاشتقاقية في ضوء مقولتي الذات والحدث، د.** عبدالله سعد بن فارس الحقباني. ١٧
- **قضية الإعجاز القرآني وأثرها في نشأة البحث البلاغي، د.** عبدالعزيز بن سعود بن عبدالله البديّع. ٥٩
- **جدلية الطبع والصنعة عند الجاحظ: رؤية نقدية ، د.** وفاء سعيد شهوان. ١٣٥
- **المنهج الرياضي في الدرس العروضي، د.** عادل عباس النصراوي. ٢٠١
- **الإبداع البلاغي في سينية ابن الأبار، د.** آمال موسى محمد نور. ٢٤٩

القسم الثالث: المقالات

- **دراسة اللهجات في الجامعات السعودية: نظرة عن قرب،** أ. د. عباس علي السوسوة. ٣١٩

- حول الضوابط المنهجية لتحديد معاني المفردات: قراءة في معاجم غريب الحديث، أ. عبدالقادر دلماجي. ٣٥٣
- التحكيم العلمي: المشكلات والحلول، أ. د. إبراهيم الشمسان. ٣٨١

القسم الرابع: الملحقات

- طائفة من أخبار المجمع والمجمعيِّين ٤٢٣

التحكيم العلمي: المشكلات والحلول

أ. د. إبراهيم الشمسان[1].

للتحكيم العلمي أربعة أركان: الأول (المحكِّم) أي الجهة الطالبة الحكم كالمجلة المحكَّمة التي تنشر البحوث العلميّة، والمجالس العلمية التي تنظر في بحوث الترقية أو في الكتب التي يراد نشرها، والأقسام العلمية التي تناقش فيها الرسائل العلمية، والثاني (الموضوع) أي البحث أو الكتاب الذي يراد نشره، والأبحاث المقدمة للترقية والرسائل المقدمة للأقسام العلمية استكمالًا لدرجتي الماجستير والدكتوراه. والثالث (المحكَّم) وهو من كلّف الحكم على بحث أو كتاب يراد نشره أو الحكم على كفاية البحوث المقدمة للترقية أو سلامة الرسالة العلمية وأصالتها وتحقيقها أهدافها. والرابع (الحكْم) الذي يصدره المحكَّم.

أولًا) مشكلات المحكِّم (طالب الحكم):

١-عدم اختيار المحكَّم الملائم للموضوع

(١) أستاذ غير متفرغ في جامعة الملك سعود، عضو مجمع اللغة العربية في مكة المكرمة.

موضوعات البحوث المقدمة للنشر أو للترقية وكذلك موضوعات الرسائل العلمية هي موضوعات جزئية ليست عامة في الغالب؛ ولذا يحسن أن يوكل أمرها إلى من له علاقة بموضوعها أو قريب من موضوعها ويهتدى لمعرفة ذلك بمراجعة السيرة الذاتية للمحكَّم؛ ولكن الاستعجال أو الغفلة أو قلة التوفيق ربما أدت إلى تكليف من هو بعيد بعض البعد عن الموضوع بل ربما العلم الذي ينتمي إليه الموضوع نفسه، كأن يكلف من لا علم له بالمخطوطات وما عرف عنه أنّه حقّق مخطوطًا، وأنا كلفت مناقشة رسالتين في التحقيق ولا أظن من كلفني يعلم أنّي ما حققت عملًا واحدًا، وربما يكون العذر أن الرسالة (دراسة وتحقيق)، وأما قبولي المناقشة فلأني درست شيئًا من أصول التحقيق عند حسين نصار في جامعة القاهرة، وكذلك رفض مجمع الملك فهد لطباعة المصحف نشر كتابي (الفعل في القرآن الكريم) لأنه عرض على مفسرين.

وترد إليّ أحيانًا تكاليف للحكم على أعمال أدبية أو لسانية حديثة، وهذا يدل على أن من أرسلها لا يعرف تخصصي الدقيق.

ولعل أمر الدقة في الاختيار هو ما يجعل بعض المشرفين على الرسائل يقترح أسماء محددة؛ لأنه ربما عرف أن موضوع الرسالة له علاقة بأعمالهم، وهذا ما كان زميلُنا أ.د. فالح بن شبيب العجمي يحرص عليه، فهو يبين علة اختيار الشخص لمناقشة رسالة من

الرسائل. ولكن المشكلة أنّ بعض المشرفين يقترح أسماء من يتوسم فيهم الرفق بطالبه ومجاملته في الوصول إلى نتيجة مرضية، ولذلك ربما اشترطت بعض الأقسام العلمية أن يتجنب الأستاذ تعيين أعضاء لجنة المناقشة، وأرى أن في الوسطية خيرًا، وذلك بأن يمكن المشرف من تسمية أعضاء اللجنة على أن يبين ما أمكن علة اختياره وصلة الأسماء المقترحة بموضوع الرسالة، ولمجلس القسم قبول الأسماء أو تغييرها.

٢-عدم التنبه لاختلاف المدة المحددة للحكم وفاق كل بحث:

ليس ما يعرض على المحكَّمين سواء في كمّه أو كيفه، فثمة فرق بين بحث في خمسين صفحة وكتاب في ٥٠٠ صفحة، ومع ذلك ربما حددت جهة التكليف مدة شهر من تاريخ التكليف. وهذا مثال وهو جزء من خطاب الدارة التي ما زالت تبعث أعمالها بالبريد العادي فيقتطع زمن الإرسال جزءًا من الشهر المحدد فتجد المتابعة الهاتفية بعد شهر من تاريخ الخطاب لا من تاريخ وصول العمل إليك:

آمل موافقتكم على فحص الرسالة ودراستها، وإبداء الرأي في مناسبة نشرها ضمن إصدارات الدارة، وتزويدنا بالمطلوب مع أصل خطابنا هذا خلال شهر من تاريخه، وتعبئة الاستمارة المرفقة وإعادتها مع مرفقات الخطاب.

وأذكر أن المجلة اتصلت بي تستعجلني قبل مضي شهر من وصول العمل، وفي هذا من الإحراج والإزعاج ما الله به عليم، مع أنّي لست متفرغًا كل التفرغ لقراءة العمل الطويل والوقوف على دقائقه.

وربما تساوت الأعمال في كمّياتها؛ ولكنها تختلف في كيفياتها، فمن الأعمال ما يحتاج إلى فضل وقت للتقصي والمراجعة، فمن الأعمال التي عرضت علي للترقية تحقيق كتاب تبين لي أنه حقّق في بلاد عربية، وليس هذا الكتاب بين يدي ولا في مكتبة الملك سلمان أو غيرها من المكتبات في الرياض؛ لأنه قد نشر في دورية جامعة إقليمية، واضطررت لمراسلة أحد في تلك الجامعة لتصوير العمل وبعثه بالبريد الشبكي.

ولعل الحلّ مراعاة الوقت المناسب لكميات الأعمال وكيفياتها إن أمكن أو أن يسأل المحكَّم عن الوقت المتوقع للإنجاز حتى لا يراجع قبل هذا الوقت.

٣-عدم استئذان المحكم قبل إرسال الأعمال إليه.

في الغالب أن جهات التحكيم تتصل بالمحكم أو ترسل له رسالة شبكية تستأذنه في أمر الحكم على العمل؛ ولكن من الجهات من تعمد إلى إرسال العمل من غير استئذان، وقد يكون في ذلك بعض الإحراج، وربما قبل المحكَّم الأمر على مضض، ويبقى استئذان المحكَّم أولى، على أن يتولى ذلك سكرتير المجلة أو القسم أو المجلس العلمي وليس أحد زملاء المحكَّم؛ وذلك دفعًا للحرج وتجنبًا لقبول العمل مجاملة للزميل.

٤-اختلاف استمارات الحكم.

تختلف جهات التحكيم في موقفها من استمارة ضابطة لمفردات التقرير أو موجهة لمحتواه بما يحقق الغرض من الحكم، فثمة جهات بلا استمارة، فهي تترك التقرير مطلقًا للمحكَّم وكذا الحكم وهذا ربما يكون له حسناته في حرية المحكم وعدم تقييده بشيء؛ ولكنه مع ذلك ربما جعل المحكَّم يركز على أمور ويترك أمورًا، وقد يكون في هذا جور على العمل وصاحبه إن كان المحكم يقتصر على إظهار عيوب العمل دون حسناته، ومن أمثلته مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وكرسي عبدالعزيز المانع للغة العربية في جامعة الملك سعود، وقد تكتفي المجلة باستمارة خفيفة مثل مجلة العرب الصادرة عن مركز حمد الجاسر، فهي مجملة في مدخلين: «ملحوظات عامة/ ملحوظات تفصيلية»، ومثلها جامعة عُمان، وهناك جهات ذات استمارة مفصلة مثل: مجلة العلوم الإنسانية في جامعة البحرين، تبدأ بمعلومات عن المحكم، ثم التقويم العام للبحث ثم التعليق التفصيلي وفيه:

التعليق التفصيلي

أولًا: عنوان البحث (علاقة العنوان بالموضوع):

ثانيًا: الجهاز المرجعي للبحث (دقته، شموليته، حداثته، أصالته)

ثالثًا: هدف البحث:

١. أهميته وجدارته بالدراسة:

٢. قيمته العلمية:

٣. ملاءمة النتائج النهائية مع هدف البحث وفرضياته:

رابعًا: منهج البحث (وضوحه، ودقته، ووسائله)

خامسًا: مضمون البحث:

١. تكامله علميًّا في ضوء منهج البحث:

٢. أصالة الأفكار، وجوانب الابتكار فيه (إن وجدت):

سادسًا: الجوانب الإجرائية في البحث:

١. مادة البحث وأسلوب عرضها:

دقة احتكام البحث إلى المعايير العلمية:

٢. دقة الأرقام والإحصاءات، والجداول:

سابعًا: صياغة الأفكار، والسلامة اللغوية:

وعلى ضوء الملاحظات المثبتة حول العناصر السابقة، الرجاء التفضل بمنح البحث تقديرا واحدا من التقديرات التالية(نصا)، مع بيان مسوغات ذلك الحكم:

وكذلك المجلة العربية للعلوم الإنسانية/ الكويت؛ إذْ تتكون من ثلاث استمارات، الأولى استمارة المحكم، والثانية استمارة تقويم البحث، والثالثة أسماء بعض الأساتذة المشاركين بالتخصص نفسه. وتشتمل استمارة المحكم على المداخل الآتية: اسم المحكم، الدرجة

العلمية: (أستاذ – أستاذ مساعد)، الوظيفة الحالية، التخصص العام، التخصص الدقيق، الاهتمامات البحثية، عنوان العمل الحالي (أثناء العام الجامعي)، رقم هاتف العمل، رقم الجوال، العنوان الإلكتروني، عنوان السكن الكامل (أثناء العطلة الصيفية)، رقم هاتف المنزل، رقم الفاكس، مستوى إتقان اللغات الإنجليزية (ممتاز/ جيد جدًّا/ جيد)، لغات أخرى (حدد.....)، وأما استمارة التقويم فتشتمل على الآتي:

عنوان البحث:

توضع إشارة وخط تحت التقدير العام الذي تعتقدون أن البحث يستحقه على النحو التالي:

١- (...) البحث صالح للنشر دون أية تعديلات (ممتاز).

٢- (...) البحث صالح للنشر، ولكنه بحاجة إلى التعديلات الطفيفة (جيد).

٣- (...) البحث غير صالح للنشر، إلا بعد إجراء التعديلات الجذرية (مقبول).

٤- (...) البحث غير صالح للنشر (ضعيف).

* يمكنكم الاستفاضة على صفحات إضافية إذا اقتضى تقريركم ذلك.

هدف البحث: أهميته، وقيمته العلمية، وجدارته بالدراسة:

مضمون البحث: تكامله علميًّا، وأصالته، وجوانب الابتكار فيه:

أسلوب البحث:

أ ـ المنهج الذي اتبع فيه:

ب – رعايته للإخراج العلمي:

جـ – الصياغة اللغوية والنحوية:

(يرجى الإشارة إلى الأخطاء النحوية والأسلوبية والطباعية التي قد تجدونها، وذلك في مكانها في صفحات البحث)

وفي ضوء ملاحظاتكم حول العناصر السابقة، نرجو أن يندرج حكمكم على البحث تحت واحد من التقديرات التالية (نصًّا)، مع مسوغات ذلك الحكم:

١ – (...) البحث صالح للنشر دون أية تعديلات (ممتاز).

٢ – (...) البحث صالح للنشر، ولكنه بحاجة إلى التعديلات الطفيفة (جيد).

٣ – (...) البحث غير صالح للنشر، إلا بعد إجراء التعديلات الجذرية (مقبول).

٤ – (...) البحث غير صالح للنشر (ضعيف).

وذلك للأسباب التالية:

وثمة استمارة كالاستبانة مثل مجلة اللسانيات العربية الصادرة عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية:

استمارة تحكيم

أولًا: تقويم البحث

المتغير	رأي المحكم		
مستوى البحث من حيث الأصالة	مناسب	مناسب إلى حد ما	غير مناسب
مستوى العمق العلمي الذي يتوافر عليه البحث	مناسب	مناسب إلى حد ما	غير مناسب
مدى إضافة البحث للتخصص	يضيف	يضيف إلى حد ما	لا يضيف شيئًا
مدى استيفاء البحث للمادة النظرية المطلوبة لموضوعه	تام	تام إلى حد ما	غير مستوف
مدى استيفاء البحث للمادة التطبيقية المطلوبة لموضوعه (للدراسات التطبيقية)	*تام*	تام إلى حد ما	غير مستوف
مدى تعبير العنوان عن مضمون البحث	تام	إلى حد ما	غير معبر

المتغير	رأي المحكم		
مدى سلامة المنهج المتبع في البحث	سليم	سليم إلى حد ما	غير سليم
مستوى لغة البحث	سليمة	سليمة إلى حد ما	غير سليمة
مدى مناسبة المراجع التي اعتمد عليها البحث (قدمًا أو جدة)	حديثة	حديثة إلى حد ما	قديمة
مدى كفاية المراجع التي اعتمد عليها البحث	كافية	كافية إلى حد ما	غير كافية
مستوى التوثيق العلمي في البحث	ممتاز	جيد	رديء
مستوى التحليل والاستنتاج في البحث.	مناسب	مناسب إلى حد ما	غير مناسب

ثانيًا: خلاصة رأي المحكم تجاه البحث.

(...) يقبل للنشر دون الحاجة لإجراء أي تعديلات.

(...) يقبل بعد إجراء التعديلات المرفقة.

(...) يقبل بعد إجراء التعديلات المرفقة، والتأكد من ذلك من قبلي.

(...) لا يقبل للنشر.

[] **أبرز الملحوظات على البحث**[1].

ويستعمل المركز نفسه لفحص منشوراته نموذج فحص، وهو متضمن للاستمارة السابقة وزيادات تفصيلية.

ولا شك أن اختلاف العناصر المتضمنة في الاستمارة يؤثر تأثيرًا كبيرًا في الحكم على البحث فقد يقبل في جهة ولا يقبل في أخرى، وكثرة التفصيلات التي تظهر الحكم كأنه بحث علمي حول العمل موضوع الحكم.

وأما أعمال الترقية فهي بلا استمارة في الغالب. سوى وكالة كليات البنات؛ إذ أعدت استمارة لبيان (التقويم الكمي) وفاق الآتي: مِحَكَّات التقويم/ درجات التحقق).

(١) يمكن تدوين الملحوظات في أكثر من صفحة إذا لزم الأمر، وإرفاقها مع استمارة التحكيم وبيانات المحكم.

١

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التربية والتعليم
شؤون تعليم البنـات
وكالة كليات البنات
أمانة المجلس العلمي

استمارة تحكيم بحث لغرض الترقية إلى درجة:

١. اسم الباحث:

٢. التخصص العام للباحث:

٣. التخصص الدقيق للباحث:

٤. عنوان البحث:

أولاً: التقويم الكمي

م	محكات التقويم	٤ متحقق تمامًا	٣ متحقق إلى حد كبير	٢ متحقق إلى حدٍّ ما	١ ضعيف التحقق	صفر غير متحقق	الدرجة المستحقة
١.	ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحث						
٢.	أهمية البحث وقيمته العلمية						
٣.	وضوح هدف البحث						
٤.	دقة صياغة مشكلة البحث أو فروضه						
٥.	دقة تحديد واستخدام المصطلحات						
٦.	عرض الدراسات السابقة وحسن توظيفها						
٧.	المدخل النظرية وارتباطها بموضوع البحث						
٨.	ملاءمة المنهج المتبع في البحث						
٩.	الاستدلال بالوثائق والنصوص وغيرها						
١٠.	لغة البحث ودرجة إتقانها						
١١.	دقة التحليل النقدي والتفسيري						
١٢.	دقة الاستنتاجات العلمية						
١٣.	الإضافة العلمية						
١٤.	الأمانة العلمية ودقة التوثيق						
١٥.	الالتزام بقيم المجتمع وثقافته						
	مجموع الدرجات						

الدرجة الكلية: توقيع المحكم:

ثم (التقويم الكيفي) على هذا النحو:

١- أهمية البحث من حيث: [القيمة العلمية والتطبيقية وارتباط موضوعه بتخصص الباحث والدقة في صياغة مشكلة البحث وكفاية الإطار النظري وسلامة لغة البحث والالتزام بقيم وثقافة المجتمع].

٢- سلامة المحتوى وكفايته من حيث: [دقة تحديد المصطلحات العلمية واستخدامها، ووضوحها، وحسن توظيف الدراسات السابقة

وسلامة المنهج والأدوات البحثية ودقة صياغة الفروض أو التساؤلات والاستدلال بالوثائق والنصوص والرسوم البيانية والخرائط وغيرها، والأمانة العلمية ودقة التوثيق وكفاية المراجع وحداثتها].

٣- النتائج ومناقشتها والتوصيات: [من حيث دقة التحليل النقدي والتفسيري وارتباطه بنظريات ومداخل علمية ودقة الاستنتاجات العلمية للباحث وأهمية توصيات البحث والإضافة العلمية].

وقد أعجبني هذا النموذج واستعملته بعد تعديل طفيف في إعداد تقارير عن بحوث الترقية التي أكلف بقراءتها والحكم عليها.

٥-إهمال مكافأة المحكم أو التأخر فيها.

على الرغم من أن الدين الحنيف يوصي بدفع أجر الأجير قبل أن يجف عرقه، وهذا كناية عن المسارعة بالمكافأة؛ ولكن جهات التحكيم تعوقها إجراءاتها الروتينية، والتأخر ربما يهون أمره، فالفاحص يمكن أن يفهم ذلك؛ ولكن الأمر الذي لا يقبل هو تجاهل جهود المحكَّم وحرمانه حقه في المكافأة، وأعرف وزارة كلفت لجنة في قسم اللغة العربية-كلية الآداب لإقامة ندوة وفعاليات بمناسبة الاحتفال بيوم اللغة العربية، وألف أحد أعضاء اللجنة كتابًا طبعته الوزارة ووزعته على الحاضرين في الندوة؛ ولكن اللجنة المنظمة لم تتسلم مكافأتها ولا نال صاحب الكتاب مكافأته عن الكتاب. هذا المثال الذي ذكرته ضربته لإهمال بعض الجهات بعامة وليس التحكيم بخاصة، وأما مكافآت

تحكيم الكتب فكنت بعد تعييني في قسم اللغة العربية قرأت وصححت وحكمت على عدد من الكتب للنشر العلمي ولم أكن أسعى للمطالبة بالمكافأة توهمًا أنها تودع في حسابي أسوة بالراتب الشهري ثم تبين لي أنّ لها طريقًا أخرى وأنّ علي مراجعة الإدارة المالية في ذلك، ولا أعلم إلى اليوم ما مصير تلك المكافآت، وكان الواجب أن أحاط علمًا بحقي لديهم.

إن مثل هذا الأمر ربما جعل بعض الفاحصين يمتنعون عن فحص أعمال الترقية، وعن مناقشة الرسائل، أو البحوث للنشر، ومن أمثلة ما ينال المحكّم من العنت ما حدث لي؛ إذ تأخر أمر الإركاب من الرياض إلى المدينة التي فيها المناقشة فاضطررت لاشتراء تذكرة، ولم يصل أمر الإركاب إلا بعد المناقشة بمدة طويلة وبعد مطالبات ومكالمات للمسؤولين، وجاء الأمر محولًا لوكالة الطيار فلما توجهت للطيار في الرياض لاسترجاع مبلغ التذكرة رفض؛ لأن العقد بينهم وبين الجامعة يقتضي أن ينفذ هذا في فرع الطيار الذي في المدينة التي فيها الجامعة، وهذا اضطرني لتوكيل أحد من أهل تلك المدينة لتسلم حقوقي.

ولولا احترام الزملاء بعضهم بعضًا والرغبة في مساعدة أبنائهم الطلاب لقلّ من يقبل المناقشة لضعف مقدارها من جهة، ولفواتها أو تأخرها أو سوء إجراءات الحصول عليها.

٦- السيرة الذاتية للمشرف أو المناقش الخارجي:

لا يوافق على المناقش الخارجي لرسالة الدكتوراه في جامعة الملك سعود حتى يدخل إلى الموقع الشبكي للجامعة (عمادة الدراسات العليا/ الخدمات الإلكترونية/ السيرة الذاتية للمشرف والمناقش الخارجي) ويطلب اسم مستخدم وكلمة مرور تبعث إليه في بريده الشبكي، ثم يعود ليفتح التطبيق، وهو قد يوفق وقد لا يوفق، ثم عليه أن يملأ استمارة طويلة كأن صاحبها طالبُ توظيف لا معرفٌ بنفسه، مع أن القسم الذي سمى اسمه أعلم به وبسيرته الذاتية، ومن أغرب ما في هذه السيرة طلب ذكر أسماء ثلاثة أبحاث نشرت له في مجلات محكمة، ومكان النشر وسنة النشر ورقم المجلد وأرقام الصفحات بدايتها ونهايتها، وإرفاق نسخة من الصفحة الأولى للبحث، وكذلك أسماء ثلاثة أبحاث شارك فيها في مؤتمرات، وكذلك ثلاثة أبحاث مقبولة للنشر مع خطابات قبول النشر. وهذا نظام شاق مرهق وممل جدًّا، وقد تذمر منه كثير من الزملاء، وهو بلا جدال أمر تعسفي كان يغني عنه نموذج أبسط منه يرسله المناقش بالبريد الشبكي، وإن أرادت العمادة إدخال البيانات فعلت ذلك.

ثانيًا) مشكلات موضوع الحكم (بحوث للنشر، بحوث للترقية، رسائل علمية)

١-سلخه أو سرقته:

من المشكلات التي تتعلق بالموضوع كونه مسلوخًا من غيره أو كونه مسروقًا؛ إذْ تعدّ الغفلة عن ذلك مفسدة لسلامة الحكم، ومعرفة السرقة معتمدة على الخبرة بالأعمال، وربما تكون بالصدفة البحتة، من ذلك أنه أحيل إلي بحث عن تركيب الشرط قدّم إلى مجلة جامعة الملك سعود-الآداب، ومنذ قرأت أول سطرين خطر ببالي أن هذا الكلام مألوف أعرفه من قبل، فلما عدت إلى كتابي (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) وجدت النص، وكان البحث جملة من النصوص المسلوخة من الكتاب واكتفى الباحث بضم بعضها إلى بعض، ولم يحصر نصًّا بعلامتي تنصيص أو يشر لكتابي من قريب أو من بعيد، ولاحظت أن البحث قدم على هيأة الأعمال المنتهى من صفّها، ولما تأملت تبين لي أن رقم الصفحة مكتوب داخل درع معيّن، فاهتديت بذلك إلى المجلة التي صفّ فيها البحث، وهي مجلة دارة الملك عبد العزيز، وخشيت أن يكون البحث قد سبق أن نشر في تلك المجلة، فذهبت إلى مقرها، وراجعت أعدادها كاملة فلم أجد البحث منشورًا، ولكني وجدت بحثًا آخر عن الشرط وهو أيضًا مسلوخ كله سوى أدوات الربط من كتابي السابق. ولذلك صورته وكتبت عنه مقالًا نشر في صحيفة الرياض، وأما البحث موضوع الحكم فقد كتبت عنه تقريرًا بينت فيه كل النصوص المسلوخة وصورت من كتابي أصولها.

وصار بالإمكان اليوم بفضل التقنية الرقمية أن تُكشف السرقات فوضع عنوان العمل قد يكشف عنه، ومثال ذلك أن بحثًا بعثت به إليّ

جامعة على أنه بحث مقبول للنشر، وهو ترجمة عن لغة أجنبية، ومع البحث خطاب قبوله للنشر في مجلة مغربية، وكان العمل مكتوبًا على ورق عاديّ، وأضاف صاحبه حاشية يشكر زميلًا لقراءة العمل، وهذا تدليس منه أراد به الإيهام بجدة العمل، فلما وضعت عنوانه في محرك البحث ظهر لي أنه قديم جدًّا ومنشور في مجلة سورية، فأنزلت الأصل وشفعته بالتقرير عن العمل الذي كلفت قراءته والحكم عليه. وبهذه الطريقة كشفت سرقة غير واحد من المتقدمين للترقية.

وربما يقع في مثل هذا طلاب الدراسات العليا الذين ربما لجأوا إلى دكاكين خدمات الطالب، مثال ذلك أنني كلفت مناقشة رسالة طالبة فرأيت تفاوتًا في أسلوب الكتابة دعاني لوضع نصوص بأعيانها في محرك البحث فأظهر لي الأصول التي سلخت منها واستطعت تحديد كثير من النصوص المسلوخة، ولذلك امتنعت عن مواصلة المشاركة في مناقشة الطالبة وأبلغت مشرفها بذلك للفت نظرها، وبهذا يكون لها فرصة التصحيح. وقد يقع في التقارير الفصلية أيضًا، من ذلك أني كلفت طلاب الماجستير الموازي بقراءة كتب وكتابة تقارير عنها، ولما قرأت التقارير استوقفني أحد التقارير بمستواه المتمكن الذي لا يلائم مستوى الطالب، فلما بحثت وجدت التقرير في الأصل لأستاذ من الزملاء في جامعة أم القرى، وهو منشور في موقع الجامعة، وأما على مستوى الدراسة الجامعية فسجل في مقرر (رسالة قصيرة) طالب بدويّ، وكان الواجب أن يراجعني، ابتداء من وضع خُطة وجمع مادة ومسودة أولية

حتى ينتهي، وكاد ينتهي الفصل والطالب غائب، ولكني تفاجأت به يومًا يدخل وفي يده دفتر صغير سلمه لي وقال هذه الرسالة القصيرة، قلبت الدفتر فوجدته كتب بخط جميل، نظرت إلى الطالب وقلت: تعال الأسبوع القادم، وقرأت العمل المكتوب، ولَمّا جاء بعد أسبوع وجلس، أثنيت على الخطّ، قلت له: هل كتبت هذا كله؟ قال: أنا كتبت بعضه، وساعدني أخي على بعضه. قلت: أرني صفحة أنت كتبتها. فتح الدفتر على صفحة عشوائية، وقال: هذه. قلت: إذن سأعطيك ورقة بيضاء وسأملي عليك ما في هذه الصفحة لكتبه كما كتبته في الدفتر. قال: هاه! قلت: نعم، هاه، وعاجلته: الذي كتبه لك مصريّ؟، قال: لا، سودانيّ. فقلت له: أنا لا أريد أن تعاقب بما تستحقه لهذا التصرف، ولا تعد إلى مثلها، وعُدَّ نفسك راسبًا في هذا المقرر. وأما الذي دلني على غشه فجمال الكتابة أولًا، ثم نوع الأخطاء الإملائية السائدة في العمل؛ فقد وجدته يخطئ في رسم الذال فيكتبها زايًا، وهذا خطأ لا يقع فيه البدوي في الجزيرة العربية.

٢-كون الموضوع لا جديد فيه:

لا تعدّ البحوث صالحة حتى تشتمل على قدر من الجدة بكيفية من الكيفيات، ولكنا قد تواجهنا أعمال هي مجرد معلومات مجمعة لا جديد فيها ولا ثمرة في تجميعها وركامها؛ ويختلف الفاحصون في مثل

هذا فمنهم من يقبله ومنهم من يتوقف فيه، والذي يحكم هذا الأمر وجود مقومات للحكم ذات درجات.

ويدخل في هذا الأعمال المحققة، فإن يكن الكتاب محققًا غير مرة لا بد من الموازنة بين السابق واللاحق، فلا يقبل اللاحق إلا بمزية، كاعتماده على مزيد أصول أو لتفوقه في قراءة المخطوط، ومن أمثلة ذلك أنّ أعمال ترقية عرضت عليّ ومنها كتاب محقّق، فلما بحثت بأدلة البحث تبين لي أنّه حقّق ونشر من قبل في دورية من دوريات جامعة عربية، وخشيت أنّ الذي بين يديّ مسروق من ذلك، فتوسلت بمن اتصل بأحد في تلك الجامعة فصور الكتاب من الدورية وبعثه بالبريد الشبكي، فلما نظرت فيه تبين لي أنّه معتمد على المخطوطة نفسها التي اعتمد عليها صاحبنا ومصدرها واحد، وصاحبنا وإن لم يسلخ عمل الآخر فإنه لم يعلم بعمله، ولكنه لم يزد عليه بشيء، فيبقى الفضل للمتقدم، ومن أجل ذلك لم أحتسبه لصاحبنا، وكان عليه أن يتحقق ويبحث قبل أن يحقّق، ولو أنه جعل عمله مصحوبًا بدراسة معمقة للكتاب لشفع له ذلك. ولا شك أن الفاحصين يختلفون في موقفهم بدليل أن صاحبنا رقّي، فقد يكون من فحص أعماله من الذين لا يبحثون عن الأعمال في محركات البحث، أو ليس له بصر باستعمال الحاسوب ولا الشابكة.

ولعل الأمر بحاجة إلى وضع قواعد منظمة ينطلق منها الفاحص ويعتمد عليها تحقيقًا للعدالة وتجنبًا لمغبة الاعتماد على مجرد الاجتهاد الشخصي.

٣-الاعتماد على أصول مترجمة.

هذه مسألة متعلقة بالأمانة العلمية، وقد عرفنا بعض البحوث والكتب المترجمة في الأصل ويظهر اسم المترجم على أنه مؤلف الكتاب، وقد بيّن لنا واحدًا من هذه الكتب أستاذنا الدكتور محمود فهمي حجازي ووقفنا على أصله، واعترف لي أحد كبار الأساتذة رحمه الله بأنه ترجم كتابًا ونسبه لنفسه، وعلى هذا النحو لا يبعد أن تكون بعض الأعمال المقدمة للنشر أو الترقية مشتملة على أقوال أو أفكار مترجمة من غير أن تعزى إلى أصحابها، والمشكلة أن الفاحص قد لا يحس ذلك إن كانت لغة الباحث عالية يمكنه بها أن يصوغ ما سلخه صياغة توحي بأنه مبدعها، وقد لا يكون الفاحص مدركًا لأثر الترجمة في التراكيب. ولا حلّ لهذه المشكلة إلا بالحرص على تنوع اهتمامات الفاحصين، ولفت الانتباه إلى مثل ذلك كأن يكون من عناصر التقويم بيان كون أفكار العمل وأقواله أصيلة أم مقتبسة أم مترجمة، وكونها موثقة معزوة أم مرسلة.

٤-البحوث المشتركة.

من بحوث الترقية أو النشر ما هو مشترك بين باحثين في الغالب، وهي قليلة في البحوث النظرية الإنسانية كثيرة في بحوث العلوم التطبيقية، بل تكاد تكون بحوث تلك العلوم قائمة على فريق عمل، ولا مشكلة في البحوث المشتركة ما دام جهد كل باحث واضحًا؛ ولكن قد يكون الاشتراك شكليًّا، كأن يكون منفذ العمل برمته أحدهما وأما الآخر فمشترك باسمه، ولعل ما يفيد هنا موازنة العمل منهجه ولغته وإجراءاته البحثية بسائر أعمال المتقدم؛ ليرى مدى قربها أو بعدها، كأن تكون معظم أعمال المتقدم للترقية تقليدية قديمة لا تجد فيها مرجعًا أجنبيًّا واحدًا، ثم تفاجأ ببحث بالغ الحداثة معتمد كله أو معظمه على مراجع أجنبية، ولعل تزويد الفاحص بالسيرة الذاتية المفصلة للمتقدم للترقية يفيد في حلّ هذه المشكلة.

٥-البحوث المنحولة.

من المتقدمين للنشر أو الترقية أو طلاب الدراسات العليا من يتقدمون بأعمال كتبت ونحلت لهم، ولعل مناقشة طالب الدراسات العليا في ما انتحله تكشف هذا، وأما البحوث المقدمة للنشر أو الترقية فلعل معرفة مدى صلتها بتخصص الباحث وموازنتها بجملة أعمال الباحث تكشف مثل هذا الاحتمال.

ثالثًا) مشكلات المحكَّم (المطلوب حكمه على العمل):

١-معرفته بميدان العمل: لغة، أدب، نقد، بلاغة، تحقيق النصوص.

تعتمد صحة الحكم على مدى تمكن المحكَّم من أدواته المعرفية والمهارية، وذلك إنما يكون في نطاق تخصصه، فإن كان ذا معرفة كافية وأدوات وافية بأغراض علمه كان أحرى بالتوفيق والفلاح، ولكن بعض المحكمين لا يقتصر على دائرة تخصصه بل تراه يكتب في غيره كأن يكون نحويًّا ويكتب في الأدب أو النقد أو البلاغة فيتوهم غيره أنه متخصص بذلك؛ فربما كلّف لذلك فحص أعمال ليست من اختصاصه، والطامة حين يتوهم هو نفسه أنه قادر على الحكم أو يستحيي أن يمتنع من قبول العمل لجهله بميدانها، وأحسب أن حلّ هذه المشكلة بيد المحكِّم (طالب الحكم) فعليه أن يبين التخصص الذي ينتمي إليه العمل، وأن يطالب المحكَّم ببيان تخصصه هو.

٢-اتجاهه: تقليدي، لسانيّ، تقليدي لسانيّ.

يختلف المتخصصون في علم من العلوم، فنجد أن من المتخصصين في علم اللغة العربية من هم تقليديون لا يعرفون سوى ما انتهى إليه القدماء من علماء النحو واللغة والصرف مقتصرين على ذلك مكتفين به لا يرون بهم حاجة إلى سواه، ومنهم من لا يعرفون سوى اللسانيات الغربية وأنها تجبّ ما قبلها وتخمل كل مكتسبات التراث، ويدعون إلى معالجة اللغة وفاق نظريات تلك اللسانيات ووفاق مدارسها اللغوية، وهم ربما حاولوا ذلك فكتبوا ما يعرفه التقليديون؛ ولكن بلغة لا يعرفونها وبمصطلحات لا خبرة لهم بها، وفريق ثالث أتيح له التمكن من علوم الأوائل وأصاب قدرًا وافرًا من علوم اللسانيات الحديثة، ومن هنا

تأتي مشكلات التحكيم كأن يتولى النحوي التقليدي فحص عمل كتب في اللسانيات أو بطرائق اللسانيين فهو حينئذ لن يحسن الحكم وربما جار على صاحبه، وكذلك قد يفعل اللساني إن فحص عملًا تراثيّ الطريقة، والحلّ هو تصنيف أهل الاختصاص تصنيفًا دقيقًا لا يعتمد على تصنيفهم أنفسهم بل يعتمد على إنتاجهم، وتكون المشكلة حين يتوهم التقليدي أنه صار لسانيًّا؛ لأنه قرأ للسانيين بعض ما كتبوا، أو يتوهم اللساني أنه عرف التراث لقراءته بعض كتب النحو المتأخرة، وكثير من النقود التي وجهها اللسانيّون إلى النحو العربي مبنية على كتب تعليمية متأخرة.

٣-مخالفته في آرائه لصاحب العمل، محاسبة الكاتب على أخطاء غيره (المقتبسات).

يتوهم بعض المحكَّمين أن رأيه هو الصواب الذي لا صواب غيره، وأن ما يعرفه هو منتهى المعرفة وأتمُّها، وأنّ ما يراه مخالفًا يجب رده، وهو يحكم على ضعف عمل الآخر وعلى سوئه بناءً على ذلك، وهذا فيه جور وجناية على صاحب العمل؛ إذْ لا مشاحة في اختلاف الآراء، وإنما يكون الخطأ في المنطلقات التي أدت إلى الآراء والمناهج المتبعة والنقض والبناء على مقدمات فاسدة، ومن أمثلة هذه المخالفة في الرأي أنه عرض عليّ بحث يذهب صاحبه إلى أن الأولى رسم تنوين المنصوب على الألف، وهذا مخالف لما أذهب إليه، وهو أن الأولى رسم تنوين المنصوب على الحرف، ومع هذه المخالفة وافقت على

نشر البحث لرعايته الأصول المرعية في التوثيق وسلامته اللغوية وصحة إجراءاته المنهجية. ومثال رفض العمل لمخالفة رأي أنّي قدّمت كتابي (الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه) إلى جهة للنشر فحكم الفاحصون بأنه غير صالح للنشر فلما سألت من أثق به، وهو على اطلاع على الحكم الذي لم أزود بنسخة منه، قال لي: عرض الكتاب على متخصصين بعلم التفسير، فلا غرو إذن فقد وجدوا من الآراء ما ليس لهم به خُبر.

ومن المشكلات التي يغفل عنها المحكم خلطه بين لغة الباحث ولغة النصوص المقتبسة فتراه يحاسب الباحث على أخطاء وردت في نصوص مقتبسة منقولة من مصادرها كما هي. ولا ينبغي محاسبة الباحث ما لم يبن على الخطأ الوارد كأن ينقل نصًّا عن نحويّ متأخر فيه رأي منسوب لنحوي متقدم وهو ليس له أو في كتبه ما يخالف هذا الرأي.

٤-الهوى والتعصب والمجاملة.

جاء في تقرير عن (ندوة التحكيم العلمي بجامعة الإمام): «كما أوضح أ.د. إبراهيم بن صالح الحندود أستاذ اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم أن عملية التحكيم في السنوات الأخيرة تسلك خطًّا انحداريًّا ملحوظًا في المستوى الفكري ومظاهر الجودة، مبينًا أن عملية التحكيم تتعرض أحيانًا إلى بعض المشكلات الأخلاقية التي مردها هوى النفس الضعيفة أو

المجاملات والعلاقات الشخصية والصراعات الحادة بين أعضاء هيئة التدريس»[1]، وهذا قريب من المشكلة الثانية عند الربيش وهي (عدم الواقعية في التحكيم)، قال: «من مشكلات بعض المحكمين عدم الواقعية في التحكيم، وأقصد بذلك البعد عن الإنصاف والعدل في النتيجة التي يؤول إليه الإنتاج العلمي، وينبغي أن يقاس ذلك بالمقياس ذاته الذي نطالب به»[2].

والحقّ أن الهوى والتعصب من أهم عوامل البعد عن الواقعية في الحكم على الأعمال، ويظهر هذا أكثر ما يظهر في الأعمال المقدمة للترقية؛ لأن كاتبها معلوم، فقد يجور المحكم على الباحث؛ لأنه يخالفه لأسباب دينية أو مذهبية عقدية أو مناطقية، أو لاتجاهه العلمي. وقد يكون في الحكم عند مناقشة الرسائل العلمية، وكثيرًا ما وجدنا المشرف على الرسالة يعطي درجة كاملة للرسالة التي أشرف عليها، وذلك في الجامعات التي تعتمد التقويم الكمي، والحق أن المجاملة في الحكم على الرسائل سائدة، فعلى الرغم من كثرة الملاحظات نجد الرسالة تجاز بتقدير فوق ما يستحقه الإنجاز. ولا تنجو الأبحاث أو الكتب

(١) عبدالرحمن المصيبيح، صحيفة الجزيرة (الثلاثاء ٣٠ ذو الحجة ١٤٢٨هـ، ٨ يناير ٢٠٠٨م، العدد ١٢٨٨٥).

(٢) عبدالعزيز الربيش، أخلاقيات التحكيم، ١٣.

المراد نشرها من الهوى والتعصب؛ لأن الفاحص قد يعرف بوسيلة أو أخرى صاحب العمل.

وأوصى الربيش بوضع الضوابط التي تؤدي إلى الوسطية والعدل في الحكم، وأن يمنع الذين يجورون في أحكامهم، وأما الضوابط فلعلنا نجدها في بعض المجلات باستماراتها المقيدة، وفي استمارة بعض المجالس العلمية بما يسمى مِحكّات الحكم المعتمدة على التقدير الكمي المراعي جوانب الموضوع بما يخلق توازنًا مقبولًا. وأحسب أنّ جهات التحكيم تتجنب مواصلة العمل مع من يثبت تعصبه أو هواه، ولكن ذلك ربما يصعب ضبطه، وهو قرين السعي إلى من اتصف بالتساهل.

وعلى الرغم من اللوائح المنظمة نجد من يخالفها إمّا جهلًا بها وإمّا تهاونًا بها. مثال ذلك ما جاء تحت المادة الحادية والخمسين من قواعد تنظيمية:

«عند تشكيل لجنة مناقشة لطالب الدكتوراه يشترط مشاركة عضو خارجي –واحد على الأقل– ليس لديه أي ارتباط سابق أو حاليّ بالجامعة ولم يحصل على الدكتوراه منها»[1]. على الرغم من ذلك جاء الدكتور سعيد بحيري وناقش في قسم اللغة العربية–كلية الآداب في جامعة الملك سعود، وقد كان يعمل في القسم من قبل.

(١) اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات السعودية، ص٥٧.

ومن مشكلات المحكَّم اضطراره إلى مجاملة زميله في المهنة، وأكثر ما يكون هذا في الحكم على الرسائل العلمية، فعلى الرغم من سماعك ملاحظات وأخطاء تكاد تجزم معها أن الرسالة سترفض أو سترد إلى صاحبها؛ ليعالج ما فيها ثمّ يعاد النظر فيها تجد بعد ذلك أن الرسالة قبلت واجتاز الطالب ويكون هذا بدرجة الامتياز في بعض الجامعات.

ولعل ما تتخذه جامعة الملك سعود في التخفيف من أثر هذا أنّ الرسالة لا درجة لها، بل تكون النتيجة أحد الخيارات الآتية:

«المادة السابعة والخمسون:

تعد لجنة المناقشة تقريرًا يوقع من جميع أعضائها، يقدم إلى رئيس القسم خلال أسبوع من تاريخ المناقشة. متضمنا إحدى التوصيات الاتية:

١ - قبول الرسالة والتوصية بمنح الدرجة.

٢ - قبول الرسالة مع إجراء بعض التعديلات. دون مناقشتها مرة أخرى. ويفوض أحد أعضاء لجنة المناقشة بالتوصية بمنح الدرجة بعد التأكد من الأخذ بهذه التعديلات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة، ولمجلس الجامعة الاستثناء من ذلك بناءً على توصية مجلس عمادة الدراسات العليا المبنية على تقرير لجنة الحكم.

٣ - استكمال أوجه النقص في الرسالة، وإعادة مناقشتها خلال الفترة التي يحددها مجلس عمادة الدراسات العليا بناء على توصية

مجلس القسم المختص على ألا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ المناقشة.

٤ - عدم قبول الرسالة»[١].

وعلى الرغم من ذلك نجد الخيار الأول هو أكثر ما يتخذ إما رغبة في مساعدة الطالب وتجنب تعطيله إن كان ذلك له علاقة بتوظيفه أو ترقيته، وإما مجاملة لأستاذه، وتوصي اللجنة المشرف بأمر التأكد من متابعة التعديلات المطلوبة، ولكن الطالب قد يسارع إلى تسليم نسخ رسالته من غير تعديل أو تصحيح، وأن المشرف لا ينظر في تعديل أو تصحيح، والحق أن الخيار الأول ليس خيارًا صحيحًا فما من رسالة مهما علا شأنها تسلم من تعديل أو تصحيح وإن كان يسيرًا، ولا بد في نظري أن يكتب المشرف شهادة يبين فيها أن الطالب أجرى التعديلات والتصحيحات الممكنة والمقتنع بسلامتها، وآية ما أقول أني ناقشت رسالة في إحدى الجامعات وكان لي عليها ملاحظات كثيرة وأجريت تصحيحات مختلفة، ثم أفاجأ بعد مدّة بوصول الرسالة من دارة الملك عبدالعزيز ومعها خطاب تكليف قراءتها وكتابة تقرير عنها يبين صلاحها للنشر في الدارة، فلما اطلعت على الرسالة وجدتها مطابقة للنسخة التي ناقشتها أول مرة، ومعنى هذا أنّ الطالب لم يعمل بشيء من ملاحظاتي ولا أجرى شيئًا من تصحيحاتي، وقد سهلت مهمتي فقد بعثت للدارة

(١) اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات السعودية، ص٦١.

بجملة الملاحظات والتصحيحات التي كنت رصدتها من قبل. ومن دلائل ذلك أن ما يعرض عليّ من أعمال لتنشر تشتمل على أخطاء واضحة يستحيل أن يكون غفل عنها المناقشون، وكذا في بعض أعمال الترقية من الأخطاء ما يجعلك تسأل هل عرض العمل على محكمين من قبل، عرضت على عشرة أعمال لمتقدم للترقية إلى درجة أستاذ في جامعة عربية فلم أجز منها سوى واحد، وذلك لضعف مستوى الأعمال ولكثرة الأخطاء الكتابية فيها حتى إنه يشك في أمر عرضها على محكمين ابتداءًا.

وللمناقشة العلنية أهميّة بالغة لطلاب الدراسات العليا وغيرهم من الحضور؛ إذ يعرض المناقش ملاحظات وتصحيحات جوهرية تستند إلى علم غزير وتجربة عميقة في تخصصه، وهي أفكار قد لا تتيسر للشاهد، ولولا ذلك لاقترحت أن تلغى المناقشة العلنية، وأن تكون قرارات المناقشين سرّيّة تطوى في أظرف تسلم إلى رئيس القسم، أو أن تكون أسماء المناقشين مجهولة ولا تجرى المناقشة إلا بعد تقرير مفصل عن الرسالة يبين محاسنها وأهم عيوبها وأن يشهد القارئ بأن الرسالة مستوفية لمقتضيات البحث العلمي، وأنها صالحة للمناقشة، ويحسن أن تعدّ لذلك استمارة دقيقة كاشفة عن جوانب البحث على نحو ما تفعله بعض الدوريات المحكِّمة.

٥-غياب الدقة في الفحص.

وهـذا متعلـق بمـا قدمتـه مـن خطـأ تكليـف فـاحص غيـر مناسـب للموضوع كأن يكون غير متخصص بالعلم الذي يعالجه الموضـوع كـأن يكون الموضوع في علم الأصوات فلا يناسب بعثه إلى مؤرخ أو جغرافيّ أو فقيه، قد يكون لدى هؤلاء ثقافة في هذا المجال ولكن الثقافة لا تكفي وحـدها لفحـص العمـل فحصًـا علميًّـا، ولا يصـلح المتخصـص بـالنحو العربي القـديم لفحـص موضـوع في الأصـوات حسـب المـنهج الحـديث والمصطلحات الغربية، ومن أجل ذلك قـد يفتقـر عمـل الفـاحص للدقـة إن تصـدى لفحـص عمـل لـيس في دائـرة اهتمامـه ومعرفتـه ولا يمتلـك أدواته امتلاكًا كافيًا، ويجمل في هذه الحالـة ألّا يجـد الفـاحص حرجًـا في امتناعه عن الحكم؛ لأن العمل ليس في دائرة تخصصه، وقد امتنعت غير مرة عن الحكم على بحوث أرسلتها إليّ مجلة اللسانيّات التي يصـدرها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

ومـن الأمـور المتصـلة بضـعف الفحـص تواضـع التكـوين العلمـي للفاحص وقلـة خبرتـه وجهلـه بمراجـع البحـث الأساسـية، ولهـذا تفوتـه هفوات وأخطاء يشتمل عليها البحث، وثمـة مسـائل دقيقـة لا يتنبـه إليهـا بعض الفاحصين مثل نعت المعرفة بمضـاف إضـافة لفظيـة؛ إذْ المضـاف إضـافة لفظيـة لا يتعـرف بإضـافته، فـلا تقـول مـثلا: جـاء الرجـلُ طويـلُ القامـة، والصـواب: جـاء الرجـلُ الطويـلُ القامـة. ومثـل نعـت المؤنـث بمـذكر، مثـل: هـذه القضـية الأهـم في تحكـيم البحـوث، فالقضـية مؤنـث والأهم مذكر، والصواب: هذه أهم قضيّة في تحكيم البحوث. ومثل نفي

فعل لا يراد نفيه، مثل: لا يجب أن تهمل واجبك، والصواب: يجب ألّا تهمل واجبك.

ومن أسباب غياب الدقة إهمال الفاحص هو نفسه للأصول المرعية في الكتابة مثل اطراد استعمال الأقواس والأهلة وعلامات الحصر وتجنب فوضى استعمالها، وكذلك اطراد الرسم الإملائي وبخاصة رسم الهمزة، واطراد رسم تنوين المنصوب فلا يرسمه حينًا على الحرف وحينًا على الألف.

٦-التأخر في الفحص والحكم.

عدّ عبدالعزيز الربيش هذه المشكلة من أبرز مشكلات التحكيم، ورأى أنّ من الأسباب ما هو واقعي؛ ولكنها لا ترقى في رأيه إلى درجة الإقناع[١]، وعدد من الأعذار:

«١-كثرة الأعمال الأكاديمية بالإضافة إلى التدريس وربما الأعمال الإدارية واللجان.

٢-قلة المردود الماديّ لأعمال التحكيم.

٣-كثرة الأعمال المحكمة والانشغال بقراءتها.

٤-ارتباطاته الاجتماعية والأسرية... إلخ»[٢].

(١) عبدالعزيز الربيش، أخلاقيات التحكيم، ص١٠.

(٢) عبدالعزيز الربيش، أخلاقيات التحكيم، ص١١.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأسباب طول العمل أو الأعمال المفحوصة، وأشرت سابقًا إلى أنّ من المشكلات عدم التفريق في تخصيص مدة الفحص بين الأعمال طولًا وقصرًا، ومنها طبيعة محتوى الموضوع المفحوص فقد يحتاج من المراجعات والقراءات ما يستغرق وقتًا طويلًا، وقد يكون من مصادر البحث ما ليس لدى الفاحص. ومن الأسباب ما قد يعرض للفاحص من مرض أو حوادث طارئة وهي أسباب معتبرة في نظري.

ووضع الربيش لنفسه قاعدتين يرى أنّ فيهما حلًّا لهذه المشكلة أولاهما (الإنجاز أو الاعتذار) أي إنّ الفاحص أدرى بنفسه ومدى انشغاله بأعباء العمل أو الأعباء الاجتماعية؛ ولذلك عليه أن يقبل من الأعمال ما يستطيع أن ينجزه أو لا يقبل الحكم على العمل، ومن هنا تأتي أهمية ما أسلفته من ضرورة استئذان المحكَّم قبل إرسال العمل إليه، والقاعدة الآخرة (اعتبر الإنتاج لك)، وهذه أقرب إلى النصيحة ولا يمكن تسميتها قاعدة. وأما ضعف المكافأة وهي من أسباب التأخير التي ذكرها الربيش فلا أظن أحدًا يؤخر العمل بسببها أو لعله نادرٌ جدًّا؛ لأنه لا ذنب لصاحب العمل، ولكنه قد تكون ذريعة لرفض الحكم على العمل لا التأخير، ورفض التحكيم قد يكون لإهمال بعض الجهات الوفاء بحقوق المحكَّم، ويتصل بذلك بعض مقتضيات مناقشة الرسائل التي تتطلب السفر والاستقبال في المطار والمواصلات من السكن إلى

موقع المناقشة وهي من واجبات العلاقات العامة التي قد ينالها التقصير والإهمال.

وذكر الربيش جملة من التوصيات التي يراها تحل المشكلة، منها إيجاد دوافع للإنجاز كإعادة النظر في مكافآت التحكيم ومناقشة الرسائل العلمية، وتطبيق الأنظمة واللوائح المحددة للمدة وربط هذا بتحقيق التوصية السابقة، وجعل منها أن يحب المحكم لزميله ما يحبه لنفسه، ومن ذلك في نظره «أخذ عمل المحكم وإنجازه بالاعتبار وإعطاء بعض المحفزات مثل عبئه التدريسي، ومشاركاته في المؤتمرات والندوات، والتسهيلات الأكاديمية الأخرى»[1].

والتوصية الأولي بالغة الأهمية في نظري؛ إذ المكافآت غير منطقية، فالحكم على بحث قد لا يتعدى ٥٠ صفحة؛ لينشر في دورية مكافأته ٣٠٠ أو ٥٠٠ ريال وأما مكافأة مناقشة رسالة قد تبلغ ٥٠٠ صفحة أو ١٠٠٠ صفحة فهي ١٠٠٠ ريال، وهذا ربما جعل المحكمين يقبلون على قبول البحوث وترك الرسائل؛ لأنه سيقرأ بحثين أي ما يعادل ١٠٠ صفحة بمكافأة رسالة، ثمّ إنّ معيار المكافأة يعتمد على درجة المناقش فللأستاذ مكافأة أعلى قليلًا من غير الأستاذ وهذا فيه تفرقة غير موفقة.

(١) عبدالعزيز الربيش، أخلاقيات التحكيم، ص١٢.

وأما التوصية الثانية وهي تطبيق اللوائح فأمر يعسر إتيانه فأقصى ما يمكن أن يفعل هو توجيه البحث إلى محكّم آخر، وأما الرسائل فسينالها مزيد تأخير إن صرفت إلى مناقش آخر.

وأما التوصية الثالثة فهي أقرب إلى أن تكون نصيحة، وأما الرابعة فليس كل ما ورد فيها ممكنًا ضبطه وتحقيقه فمراعاته في العبء التدريسي غير ممكن؛ لأنه أمر غير مطرد، وأما اعتباره عند الإذن للمشاركة في المؤتمرات والندوات فممكن بل لعل من المفيد أن يكون معيار مفاضلة فتكون لمن له جهود في التحكيم والمناقشة على من ليس له جهود في ذلك، ويمكن أن يضاف إلى ذلك مراعاته عند التقدم لإجازة التفرغ العلمي، ولكن هذا ربما اعترض بأن مناقشة الرسائل مرتبطة بالدرجة العلمية التي من متطلباتها عند التقدم لطلبها المشاركة بالندوات والمهرجانات، فإذا فاز بها من يناقشون الرسائل ربما حرم أولئك الذين لا يحق لهم المشاركة بمناقشة الرسائل.

٧-ضعف ثقافته الحاسوبية والشبكية.

أصبحت الثقافة الحاسوبية والشبكية من لوازم الباحث والفاحص؛ إذ اختصرت بتطبيقاتها وبرمجياتها عملًا كثيرًا ومكنت الباحثين من الاطلاع على مصادر بحثية لم يكن من اليسير لهم أن يطلعوا عليها من قبل، وقد أمكن بالبحث الشبكي الكشف عن مصادر الأعمال المسروقة أو المسلوخة المجمعة من أعمال سابقة، وكنت رددت غير مرة بحوثًا

عرضتها علي دورية لنشرها فتبين بعد البحث الشبكي أنها سبق نشرها، وقدم لي عمل على أنه من أعمال الترقية وأنه عمل مقبول للنشر إذ شفع به خطاب المجلة التي وافقت على نشره، وبعد البحث الشبكي تبين أنه منشور منذ سنوات طويلة فلا يصلح أن يتقدم به صاحبه للترقية ما لم يجر عليه تغييرًا جذريًّا، وعرض علي عمل من أعمال الترقية هو كتاب محقق وبالبحث الشبكي تبين أنّ الكتاب حقّق من قبل في دولة عربية أخرى وأنه منشور في جامعة من جامعاتها، فأرسلْتُ لمن صور الكتاب وأرسل صورته بالبريد الشبكي، فتبين أن نسخة المخطوطة المحققة متطابقة في العملين وأن مصدرهما واحد ولم أجد في العمل الجديد ما يزيد على العمل القديم، وعلى الرغم من استبعاد السطو والثقة بنزاهة صاحب الترقية لم أره مستحقًّا درجة لهذا العمل؛ لأنه لم يفد جديدًا في هذا الميدان ولأنه قصر في الاستقصاء والبحث حتى لا يكرر العمل.

ومن فوائد المعرفة الحاسوبية والشبكية السرعة في وصول العمل للفاحص وكذلك سرعة الردّ بعد القراءة والحكم على العمل المفحوص، وكذلك أمكن أن تؤيد القراءة بالصور من الكتب المشورة فلا يبقى مجال للخطأ أو الوهم، وكما يستفيد الفاحص من هذه التقنية يمكن للباحث استعمالها في الرد على تقارير الفاحصين. وكان عمدتي في بيان السرقات التي وجدتها في بعض الأعمال نقل صورها من الشبكة العنكبية، فإن لم تتيسر لها نسخ أمكن تسكينها ونقل صورة منها.

ولا جدال أن الجهل بالحاسوب أو استعمال العنكبية من مشكلات التحكيم، فقد يكون المحكَّم عالِمًا قديرًا؛ ولكن جهله بالتقنية تجعل بينه وبين المستفيدين حجابًا وتبطئ العمل، وأذكر أن أعمال ترقية عرضت على ثلاثة أساتذة أفاضل أجمعوا على ردّ الأعمال، أما اثنان منهم فلأنه تبين لهما أنّ الأعمال مسروقة، وما دلّهم على ذلك سوى بحثهم في الشبكية التي كشفت لهم المصادر التي سلخت منها الأعمال، وأما الأستاذ الثالث فردّ الأعمال لضعفها واضطرابها؛ ولكنه لم يشر من قريب ولا من بعيد إلى أنها مسلوخة أو مسروقة؛ ولعل ذلك لضعف معرفته بالشبكية، أو لأنه لم يستثمر معرفته.

رابعًا: الحكْم

تختلف النتيجة النهائية التي يسطرها المحكَّم حسب الجهات المحكِّمة (الطالبة الحكم)، فمنها ما يكل هذا للمحكَّم، فهو يكتب عن البحث أو الكتاب إنه مقبول للنشر أو غير مقبول للنشر، ومنها ما يزود المحكَّم باستمارة تحدد خيارات الحكم، وقد ظهر هذا في الحديث السابق عن استمارات التحكيم واختلافاتها. والحكم النهائي معتمد على جملة ما تضمنه التقرير المفصل الذي يكتبه المحكَّم أو جملة الملحوظات التي ذكرها مناقش الرسالة. ومن هنا يمكن الإشارة إلى بعض المشكلات التي تتعلق بالحكم.

١-كونه غير موضوعيّ

من المشكلات التي تنال الحكم أن يكون غير موضوعيّ أي غير معتمد على ما يتصف به العمل من منهجية وجدة وسلامة إجراءات ولغة وصحة مقدمات ونتائج بل يكون معتمدًا على موافقته لاتجاه المحكَّم وتضمنه من الأفكار والأقوال ما يطرب له المحكم وإن لم تكن في خدمة البحث ولا محققة الغرض منه. ولعل ما أشرنا إليه سابقًا من اعتماد استمارة ذات جانبين كميّ وكيفي يقلل من احتمال البعد عن الموضوعية.

٢-كونه غير شامل

لا بدّ للحكم الشامل أن يتناول عنوان العمل ومقدمته ومحتواه ونتائجه ومنهجه، وتنظيمه ولغته، ومصادره ومراجعه، وتأتي المشكلة من إهمال عنصر من العناصر، أو الاعتماد في الحكم على عنصر، فمن المحكمين من يركز على السلامة اللغوية فبها يجيز العمل أو يرده بغض الطرف عن القيمة العلمية للمحتوى، ومنهم من يركز على القيمة العلمية ويغض الطرف عن السلامة اللغوية. ولعل الاستمارات التي تزود بها بعض المجلات المحكمين إن روعي فيها الشمول تعالج هذه المشكلة، وتبقى الرسائل العلمية بحاجة إلى مثل هذه الاستمارات لتعين قارئها على ما ينبغي أن يتنبه إليه وما عليه أن يتأكد من سلامته تحقيقًا لمطلب الشمول في النظر. ومن المعروف أن لجنة المناقشة تعد تقريرًا في أثناء تداولها الحكم بعد المناقشة، وهو تقرير تعتمد عليه صيغة

الحكم النهائي، وقد تختلف الجامعات في هذا التقرير فمنها ما يكون بالدرجات المحسوبة ومنها ما يكون بالاختيار من أوصاف متعددة يمكن أن تتصف بها الرسالة وعناصرها.

٣-كونه غير دقيق

قد يكون الحكم موضوعيًّا بعيدًا عن المزاجية والهوى، وقد يكون شاملًا لعناصر الموضوع؛ ولكنه قد لا يكون دقيقًا؛ كأن يكتفي ببيان بعض الأخطاء اللغوية من غير استقصاء، أو أن يصف العمل بأنه يعج بالأخطاء اللغوية من غير التفات لحجم العمل ونوعه، أو غفلته عن التناقض في طريقة الاستعمال كأن يضع الباحث تنوين المنصوب مرة على الحرف ومرة على الألف، أو الفوضى في استعمال الأهلة والأقواس. ومن ذلك الغفلة عن ملاحظة ما يقتضيه كل عنصر من عناصر العمل من جوانب ينبغي اتصافه بها، ومن هنا تأتي أهمية معايير التحكيم التي تقف المحكم على تلك الجوانب التي عليه بيانها، ومن أشمل وأجود ما رأيته في بيان ذلك ما كتبه د. أكرم فرج الربيعي في «معايير التحكيم العلمي»[(١)]. ومثال ذلك قوله:

«أ- معايير تحكيم عنوان البحث:

- أن يعبر بدقة ووضوح وإيجاز عن طبيعة البحث ومجاله.

(١) انظر:
https://www.facebook.com/adwaaa.D.akram/posts/201945196637038

- أن يحدد العنوان ميدان المشكلة تحديدا دقيقا.

- خلوه من العبارات المضللة، والكلمات غير الضرورية.

- وضع الكلمات الأساسية في بداية العنوان».

وبغض الطرف عن موافقتنا الباحث أو مخالفته في هذه المعايير نرى أن إهمال معيار من المعايير معاند للدقة المطلوبة في الأحكام.

وكنت اقترحت غير مرة تعديلًا في عنوانات بعض البحوث التي حكمت عليها للنشر، وكذلك عنوانات الرسائل العلمية، وأما أبحاث الترقية فلا ينطبق عليها أمر تغيير العنوان، ولكن المعايير تعين في الحكم الكمي والكيفي على الأبحاث.

مصادر ومراجع

- أكرم فرج الربيعي، معايير التحكيم العلمي:

https://www.facebook.com/adwaaa.D.akram/posts/201945196637038

- عبدالرحمن المصيبيح، صحيفة الجزيرة (الثلاثاء ٣٠ ذو الحجة ١٤٢٨هـ/ ٨يناير٢٠٠٨م العدد ١٢٨٨٥).

- عبدالعزيز الربيش، أخلاقيات التحكيم أهم المشكلات وأبرز الحلول، جامعة القصيم.

- اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات السعودية، ص٥٧.